

تأثير الأسعار العالمية على حجم الواردات للمواد الأولية في الجزائر

أ. عبد العزيز قتال

جامعة تبسة- الجزائر

gattalazize@gmail.com

Received: 2014

Accepted: 2014

Published: 2014

ملخص:

الأسعار العالمية للمواد الأولية هي الأسعار المتواجدة في الأسواق الدولية، مثل البورصات السلع، ولكن أسعارها مختلفة من سوق إلى سوق آخر، وتكون اختلافات بسيطة نتيجة لتطبيق قانون الطلب والعرض في كل سوق، وبتزايد هذه الأسعار العالمية خلال السنوات الأخيرة، التي كانت لها أسباب معروفة وغير معروفة، مما كان لها تأثير سلبي على دول المستوردة للمواد الغذائية، والتي نتجت عنها التبعية في زيادة الأسعار المحلية للمواد الأولية، مما أدى إلى إنفاق كل مدخلات الأفراد من أجل الإنتاج، وهذا ما يؤثر سلبا على تكاليف الإنتاج في الجزائر.

كلمات المفتاحية: الأسعار العالمية، الأسعار المحلية، الأسواق الدولية، الواردات الجزائرية.

Abstract:

Global prices of raw materials are stationed in prices in international markets, such as commodity exchanges, but prices are different from one market to the other, these slight differences are due to applying the demand and supply law in every market, and increasing the world prices in recent years, which is the result of some known as well as unknown reasons, the thing that had a negative impact on importers of raw materials, which resulted in a dependency in increasing Prices local raw materials, and led to spending all the savings of Institutions for production, and this negatively affects The production costs in Algeria.

Key words: world prices, domestic prices, international markets, the Algerian imports.

تمهيد:

نظراً لما شهده الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من ارتفاع في مستوى أسعار المواد الأولية، الذي أدى إلى نقص الإنتاج وتدهوره في الجزائر، وهذا ما أدى إلى تدخل الحكومة في وضع بعض الإصلاحات على المنظومة الاقتصادية مثل دعم المؤسسات الإنتاجية، التخفيف من الضرائب والرسوم الجمركية للمستوردين، المتابعة المستمرة للأسواق المحلية والتأكد من الأسباب التي تدعو إلى ارتفاع أسعار بعض السلع بين الحين والآخر،... الخ، وذلك للحفاظ على الاستقرار في الأسعار في الأسواق الجزائرية.

فارتفاع الأسعار المواد الأولية في الأسواق الجزائرية تتماشى مع ارتفاع الأسعار العالمية في الأسواق العالمية، مما تبادرت في أذهننا فكرة أن أسعار العالمية لهذه المواد الأولية أثرت على الأسعار في الأسواق المحلية، إضافة إلى التكاليف الإضافية الأخرى المؤثرة في استيراد السلعة ومنها تكاليف الشحن، مع متغيرات اقتصادية مثل المنافسة، الاحتكار... الخ، متواجدة في الأسواق الجزائرية، وكذلك سياسات الحكومة الموارد منها تخفيض الأسعار إلى مستوى الدخول البسيطة في وسط المجتمع الجزائري.

1. الإشكالية الرئيسية: وفي ظل التقديم الذي سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى تؤثر أسعار العالمية على حجم الواردات للمواد الأولية في الجزائر؟

2. التساؤلات الفرعية: إلى جانب السؤال الجوهري السابق يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

✓ ما هي الواردات الجزائرية وما مدى تطورها؟

✓ ماهية أسعار العالمية للمواد الأولية في الأسواق العالمية؟

✓ ما علاقة الأسعار العالمية بحجم الواردات الجزائرية؟

3. أهداف البحث: يمكن تلخيص أهداف البحث في الآتي:

✓ اكتشاف مفاهيم حول الأسواق العالمية والأسواق المحلية للمواد الأولية.

✓ إبراز مراحل انتقال المواد الأولية من المستورد إلى المستهلك النهائي (المؤسسة) في الجزائر.

✓ التعرف على الأسواق المواد الغذائية في الجزائر وإلى أنواعها وكيفية التعامل فيها.

✓ الإطلاع على العوامل المؤثرة على الأسعار المواد الأولية في الأسواق الجزائرية والعالمية.

4. منهج البحث: قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، سيتم اختيار المنهج الوصفي التحليلي

وذلك حسب طبيعة البحث فالمنهج الوصفي سيتم استخدامه في المحور الأول والثاني من هذه الدراسة لتوضيح

المفاهيم الأساسية، وبيان أهميتها وتأثيرها، أما المنهج التحليلي يستخدم في المحور الثالث لتحليل الإحصائيات

خلال فترة البحث والمستخرجة من الأسواق الجزائرية والأسواق العالمية، وذلك باستخدام برنامج EVIEWS8، ثم

يتم تحليلها حسب ما يخدم البحث، وذلك من أجل إسقاط الدراسة النظرية على واقع تأثير أسعار أسواق المواد

الأولية العالمية على حجم واردات الجزائرية.

ولمعالجة الإشكالية المطروحة، عملنا على تقسيم البحث إلى محاور رئيسية وهي:

✓ أولاً: أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية.

✓ ثانياً: حجم الواردات من المواد الأولية في الجزائر.

✓ ثالثاً: علاقة أسعار العالمية بحجم واردات الجزائرية من المواد الأولية.

أولاً: الأسعار العالمية للمواد الأولية

لدراسة الأسواق العالمية للمواد الأولية يجب أولاً معرفة تغير الأسعار لهذه السلع داخل هذه الأسواق، وهذه

السلع الأولية منها الطاقوية مثل البترول الخام ومشتقاته، ومنها غير ذلك مثل الحديد والخشب والفوسفات

والقطن... الخ، ثم يتم من خلال هذه تغيرات يمكن تحليلها ومعرفة اتجاه هذه الأسعار سواء نحو الانخفاض أو نحو

الارتفاع داخل هذه الأسواق العالمية¹.

1. بيانات حول الأسعار العالمية للمواد الأولية:

تنوعت وتعددت المواد الأولية وأصبحت لا تحصى وتدخل في معظم المنتجات التامة ولها أهمية كبيرة في اقتصاد الدول، فمنها المواد البترولية مثل الوقود ... ومنها الزراعية مثل القطن والخشب، ومنها المعدنية مثل الحديد والذهب، وذلك ما صعب علينا إيجاد أسعار موحدة في الأسواق العالمية والمحلية، وبالتالي نتعامل مع الأسواق أكثر تعاملًا مع الأسواق الجزائرية وهي الأسواق الأوروبية. حيث نجد بها بيانات تتمثل في تغيرات الأسعار العالمية للمواد الأولية خلال 14 سنة ماضية. وذلك لمعرفة تذبذب هذه الأسعار نحو الارتفاع أو نحو الانخفاض، وهي متمثلة في الجدول التالي:

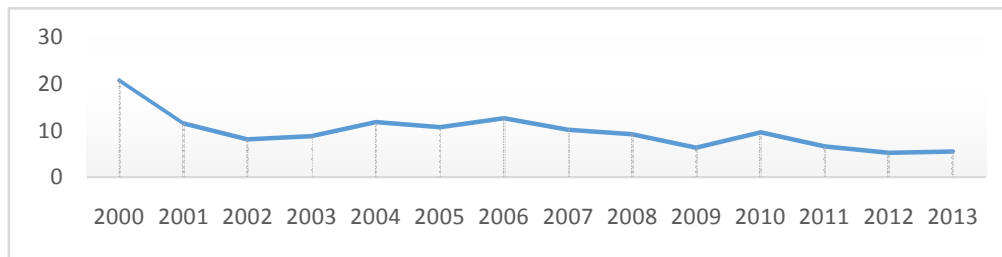
الجدول رقم (01): تطور مؤشر أسعار العالمية للمواد الأولية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
م أ م	20.7	11.57	8.03	8.82	11.79	10.67	12.63	10.19	9.12	6.26	9.59	6.56	5.2	5.44

المصدر: Stream Data

والشكل التالي يوضح تغيرات الأسعار العالمية للمواد الأولية حسب الجدول أعلاه لإعطاء صورة تعبر عن تذبذب هذه الأسعار.

الشكل رقم (01): تطور مؤشر أسعار العالمية للمواد الأولية



المصدر: من إعداد الباحثان حسب معطيات الجدول رقم 01

من الشكل والجدول رقم (01): نلاحظ أن الأسعار العالمية للمواد الأولية تتأثر بالظروف الاقتصادية العالمية مثل الحروب والأزمات العالمية فهي عوامل تؤثر على الاقتصاد العالمي، فبهذه الفترات يقل الاستهلاك من المواد الأولية جرّاء تقليل الإنتاج لنقص المبيعات أو إفلاس المؤسسات في حالة الأزمات، وبالتالي الانخفاض في الأسعار مثل ذلك 2003-2002 حيث انخفض إلى 8.03 و 8.82 على التوالي بسبب الحروب المتواجدة في هذه الفترة. وكذلك انخفاض في سنوات 2008 و 2009 حيث انخفضت بـ: 32.2% وهو انخفاض كبير جرّاء إفلاس بعض المؤسسات الإنتاجية في فترة أزمة السيولة، ويوجد تذبذب في الأسعار في السنوات الأخير 2012 و 2013 هو تحكم الدول الكبرى في اتجاه الأسعار وتوجيهها بما يخدم مصالحهم.

2. تحليل بيانات تطور الأسعار العالمية للمواد الأولية

تابعت أسعار المواد الأولية في سنة 2010 تعزيزها التدريجي المسجل في سنة 2009، بعد أن عرفت انخفاض هاماً خلال السداسي الثاني من سنة 2008، وفي المتوسط سجلت أسعار المحروقات زيادة بـ: 27.9% في سنة مقارنة بمستوى المتوسط لسنة 2009. والمقابل بانخفاض بـ: 36.3% في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008. كما سجلت أسعار المواد الأولية خارج المحروقات ارتفاعاً هاماً على مدار سنة 2010 بـ: 26.3% مقابل انخفاض بنسبة 15.7% في سنة 2009.² وقد أدى الانتعاش المعتدل للاقتصاد العالمي خلال سنة 2013، إلى تحسن طفيف للتجارة العالمية، حيث ستنتقل وتيرة نموها من 3.2% سنة 2012 إلى 4.5%. غير أن أسعار المواد الأولية لن تتأثر بهذه الزيادة الطفيفة، خاصة أسعار المنتجات غير الطاقية، التي ستواصل منحها التنازلي، لتسجل انخفاضا جديدا بـ 2.9% سنة 2013 بعد تراجع بـ 9.5% سنة 2012. ومن جهته، سيعرف متوسط سعر النفط الخام ترجعا ليصل إلى 99.7 دولارا للبرميل سنة 2013 عوض 105 دولارا سنة 2012. وسيؤدي انخفاض أسعار المواد الأولية إلى تخفيف الضغوطات التضخمية، حيث سينتقل معدل التضخم من 6.1% سنة 2012 إلى 5.8% سنة 2013، في الدول الصاعدة والنامية، ومن 1.9% إلى 1.6% على التوالي في الدول المتقدمة.

مقابل ارتفاع ملحوظ بـ: 26.3% في السنة السابقة وذلك تبعاً للانخفاض الملموس في أسعار المعادن 16.8% مقابل ارتفاع بـ: 13.5% في السنة السابقة، وبدرجة أقل في أسعار المواد الغذائية انخفاضا 1.8% مقابل ارتفاعاً 31.8% في السنة السابقة.³ وبحلول سنة 2013 تواصلت الأسعار العالمية للمواد الأولية مسارها نحو الانخفاض نظراً للارتفاع المعتدل للطلب العالمي وذلك في ظل سياق متسم بالفوائض العالمية الهائلة لبعض المواد الأولية. وفي الجانب الآخر تتواصل الطاقة الإنتاجية تجاوزها للاستهلاكية بالنسبة لعدد المنتجات، نتيجة الاستثمارات الضخمة السابقة التي حفزها المستوى المرتفع للأسعار.⁴

ثانياً: حجم الواردات من المواد الأولية في الجزائر

1. مفهوم واردات السلع:

هي تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات في البلد، كما يمكن أن نميز أيضاً بين نوعين من الواردات. فالواردات المنظورة تشمل السلع التي يشتريها المقيمون في دولة ما من المقيمين في خارج هذه الدولة، وتأتي إليهم عبر الحدود الدولية، مثل إستاد المواد الأولية والآلات،..الخ.⁵

وتسمح الواردات للبلد الحصول على السلع الحيوية التي لا يمكن لسبب أو لآخر إنتاجها داخل البلاد. ومن ذلك مثلاً السلع الاستهلاكية الضرورية (المنتجات الكيماوية، الدواء، المواد الغذائية..الخ). والسلع الإنتاجية الضرورية (الأسمدة، المبيدات، قطع الغيار، الوقود..الخ). كما أن مساهمة مثل هذه الواردات في الناتج الوطني وفي مستوى المعيشة يمكن أن تكون ملموسة، إذ يمكن أن تضاعف الأسمدة بسهولة غلة الأرض وناتج ساعة

العمل، كما أن المنتجات الصحية والمبيدات الحشرية ومعدات الري وما إلى ذلك قد تؤدي إلى استزراع مناطق غير مزروعة، وهكذا تؤدي الواردات إلى توفير مجموعة أوسع من المنتجات، ومستوى أرفع من المعيشة، وعمالة إضافية أيضاً⁶.

وتمثل الواردات إنفاقاً محلياً على السلع والخدمات المنتجة في الخارج، وتعتبر تسرباً من تيار الإنفاق الكلي، لذا تصنف ضمن عوامل التسرب، حيث يؤدي الاستيراد إلى سحب جزء من القوة الشرائية الوطنية وإنفاقه على السلع والخدمات الأجنبية. الأمر الذي يضعف من الإنفاق الكلي الداخلي⁷. أما بالنسبة للواردات من المواد الاستهلاكية في الجزائر تنقسم إلى مواد غذائية مستوردة ومواد أولية وهي كالتالي⁸:

جدول (02): تطور الواردات من المواد الاستهلاكية (وحدة القياس: مليون دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مواد أولية	1393	1466	1655	2112	2797	3107	3011	5243	6397	6145	5836	7328	9997	11199

المصدر: تقرير مديرية الجمارك الجزائرية

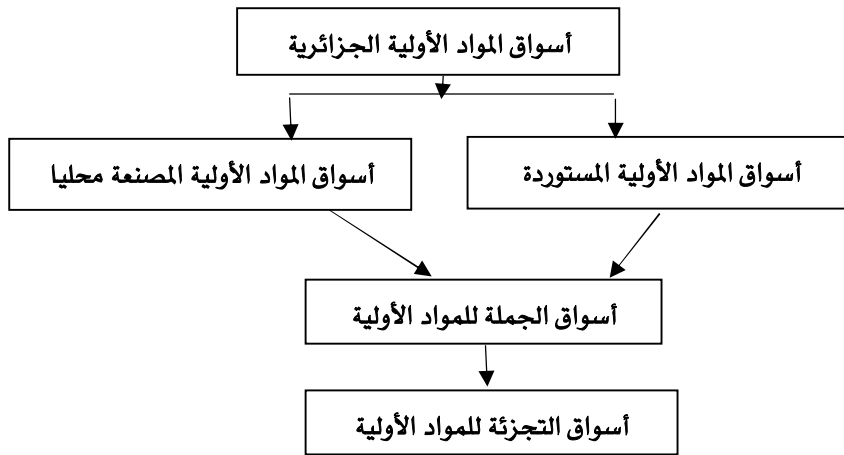
نلاحظ أن المواد الغذائية المستوردة خلال هذه السنوات في زيادة مستمرة وهذا راجع لزيادة الاستهلاك في هذه الفترة وذلك حسب مؤشر الاستهلاك الذي أعلاه، ونجد كذلك أن زيادة الاستهلاك راجع لزيادة الدخل في هذه الفترة وخاصة بين 2008 إلى 2013، الذي انتقل من 4954 إلى 7813 الذي كانت فيه زيادة كبيرة وتقدر نسبة الزيادة بـ: 57.77%، ثم انخفضت استيراد هذه المواد الغذائية في 2009 إلى 5863 التي قدرت نسبتها إلى 24.95% وتأثير هذا الانخفاض يعود إلى تضرر المؤسسات الأوروبية من الأزمة العالمية في ذلك الوقت، ثم رجعت استيراد المواد الغذائية نحو الزيادة وذلك حسب طبيعة المجتمع الجزائري زيادة الدخل يعني زيادة الاستهلاك حيث وصلت في سنة 2013 نسبة المواد الغذائية بـ: 17.41% من الواردات، ووصلت نسبة المواد الأولية بـ: 20.37% من الواردات وبالتالي زيادة المواد الغذائية المستوردة لأن معظم المواد الغذائية مستوردة من الخارج، وكذلك نفس الحالة بالنسبة إلى استيراد المواد الأولية في زيادة مستمرة ذلك راجع لتشجيع الدولة على الاستثمار وخاصة في الآونة الأخيرة 2013-2011 حيث كانت زيادة كبيرة كما هو موضح في الجدول.

نلاحظ أن قيمة استيراد المواد الأولية كانت دائماً أقل قيمة من استيراد المواد الغذائية وهذا يدل على ضعف الاستثمار في الجزائر وتصنف الجزائر من الدول المستهلكة، كما نلاحظ في سنة 2012 و 2013 أصبحت قيمة المواد الأولية المستوردة أكبر من قيمة المواد الغذائية، وهذا دلالة على تشجيع الدول على الاستثمار وفتح فرص أمام رجال الأعمال للاستثمار، لأن زيادة استيراد المواد الأولية دلالة زيادة استهلاكها من طرف المؤسسات الإنتاجية، أو زيادة استهلاك أنواع جديدة من المواد الأولية تدل عن فتح مشاريع استثمارية جديدة.

2. علاقة الواردات الجزائرية بأسعار المواد الأولية في الأسواق المحلية:

نجد الجزائر لها تبعية كبيرة إلى الدول الأوروبية والآسيوية والأمريكية، وبالأحرى لها تبعية إلى الأسواق العالمية، وبالتالي تكون نقطة بداية الأسواق المواد الأولية الجزائرية هي نقطة دخول السلع من الخارج أي الميناء في وجود الجمارك الجزائرية، ومنه نجد أن الواردات من المواد الأولية لها تأثير كبير على الأسواق الجزائرية من حيث حجم السلع المعروضة، ويكون أثر ذلك في تذبذب أسعار السلع في الأسواق الجزائرية وبالتالي نجد أسواق المواد الأولية على الشكل التالي:

الشكل رقم (02): سوق المواد الأولية في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات سابقة.

ثالثا: علاقة أسعار المواد الأولية العالمية بقيمة الواردات من المواد الأولية للجزائر من 2000-2013

هذا المحور يبحث العلاقة بين أسعار العالمية للمواد الأولية وحجم الواردات من المواد الأولية، لأن إذا وجدت أثر بين الأسعار العالمية وحجم الواردات يكون التأثير عكسي، أي ارتفعت الأسعار العالمية يؤدي إلى نقص حجم الواردات من المواد الأولية وبالتالي نستنتج أن نقص حجم الواردات من المواد الأولية يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الجزائرية، ولكي نتحصل على النتائج المرجوة يجب أن نمر على ما يلي:

❖ بناء النموذج

❖ نتائج النموذج

1. بناء النموذج:

يقصد ببناء النموذج هو صياغة العلاقات الاقتصادية في صورة رياضية، حيث يتم في هذه المرحلة تعيين المتغيرات التي يجب أن يتكون منها النموذج، سواء تعلق الأمر بالمتغير التابع الذي يعبر عن الظاهرة محل الدراسة، أو المتغيرات المفسرة التي تتحكم في هذه الظاهرة.

1.1. تحديد متغيرات النموذج: تستدعي دراسة أثر أسعار المواد الأولية العالمية على حجم الواردات للمواد الأولية الجزائرية، حصر عدد المتغيرات التي تؤثر على المتغير التابع، أي حجم الواردات للمواد الأولية وبالتالي التأثير على أسعار المحلية للمواد الأولية بطريقة غير مباشرة، ومن خلال ما تم عرضه في الدراسة النظرية يمكن حصر المتغير التابع والمتغير المستقل كما يلي:

✓ المتغير المستقل: يتمثل في الأسعار الموجودة في البوصات العالمية للمواد الأولية، ويرمز له بالرمز: PI.

✓ المتغير التابع: يتمثل في حجم الواردات للمواد الأولية الجزائرية، ويرمز له بالرمز: PL.

2.1. شكل النموذج: يتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية في عملية التقدير لمعاملات النموذج، كونها تعد أفضل طريقة للتقدير وذلك لاعتمادها على مبدأ تصغير مجموعة المربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن، والبيانات التي سيتم استخدامها هي بيانات زمنية تمتد من 2000 إلى 2013، وسيتم عملية التقدير النموذج القياسي بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EVIEWSE 8)، وبعد إدخال البيانات الخاصة بالمتغيرات في هذا النموذج لغرض التقدير كانت كما يلي:

الشكل رقم (03): أثر أسعار العالمية للمواد الأولية على حجم الواردات للمواد الأولية

Dependent Variable: MP Method: Least Squares Date: 08/02/15 Time: 22.37 Sample: 2000 2013 Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PI	-549.0125	168.2423	-3.263224	0.0068
C	10190.33	1781.577	5.784778	0.0001
R-squared	0.470167	Mean dependent var	4834.714	
Adjusted R-squared	0.426014	S.D. dependent var	3160.784	
S.E. of regression	2394.669	Akaike info criterion	18.53144	
Sum squared resid	68813292	Schwarz criterion	18.62274	
Log likelihood	-127.7201	Hannan-Quinn criter.	18.52299	
F-statistic	10.64863	Durbin-Watson stat	0.682062	
Prob(F-statistic)	0.006788			

المصدر: من إعداد الباحث حسب برنامج EVIEWSE 8

MP: حجم الواردات

PI: أسعار العالمية للمواد الأولية.

C: الجزء الثالث أو المعلم الثابت في المعادلة وكذلك يرمز له ب: B_0

2. نتائج النموذج:

من الشكل أعلاه نستخلص معادلة النموذج ثم نقوم بتفسيرها اقتصاديا وإحصائيا حسب المعادلة المعطاة والتقديرات الموجودة في الشكل أعلاه.

1.2. معادلة النموذج: من خلال النموذج المقدّر نتجت لدينا المعادلة التالية: $MP = 10190.33 - 549.0125 P$ حيث الجزء الثابت $B_0 = 10190.33$ ، ومعلمة المتغير المستقل المتمثل في الأسعار العالمية للمواد الغذائية بلغت $1 = 549.0125$

2.2. التفسير الاقتصادي: بالنظر إلى المعادلة نجد أن هناك علاقة عكسية بين أسعار العالمية للمواد الأولية (PI)، وحجم الواردات من المواد الأولية في الجزائرية (MP)، وهذا ما يعبر عنه الميل السالب في المعادلة الذي بلغ: 549.0125.

حيث كلما زادت أسعار العالمية للمواد الأولية بوحدة واحدة تتخفض حجم الواردات من المواد الأولية بـ: 549.0125. ومنه نقول أن أسعار العالمية لها تأثير قوي على حجم الواردات من المواد الأولية، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وبالتالي نقول أن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية.

3.2. التفسير الإحصائي: للتفسير الإحصائي يحب إيجاد المعنوية الكلية والمعنوية الجزئية والقدرة التفسيرية وهم كالتالي:

1.3.2. المعنوية الكلية: ويتم التحقق من المعنوية الكلية طبقاً للفرضيات التالية:
$$\begin{cases} H_0: B_0 = B_1 = 0 & \text{النموذج غير مقبول} \\ H_1: \exists B_i \neq 0 & \text{النموذج مقبول} \end{cases}$$
 من خلال النموذج المقدّر نجد أن قيمة اختبار

فيشر المحسوبة بلغت $F_C = 10.64863$ وبلغت قيمته المجدولة عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (1، 12) وجدنا: $F_T = f(1, 10, 0.05) = 4.75$ وبما أن $c > F_T$ تقبل الفرضية البديلة التي تدل على أن النموذج معنوي كلياً، وذلك ما دلت عليه قيمة المعنوية التي بلغت 0.006788 وهي أقل من مستوى معنوي 0.05.

2.3.2. المعنوية الجزئية (معنوية المعلمات):

✓ بالنسبة للجزء الثابت (B_0): بلغت قيمته: $B_0 = 10190.33$ وبلغ انحرافه المعياري $\sigma = 1761.577$ وقدرت قيمة اختبار ستيودنت المحسوبة $t_c = 5.784778$ واختبار ستيودنت المجدولة:

$$5.784778 > 2.179 \text{ أي } c > t_{(n-k, \alpha)} = t_{(12, 0.05)} = 2.179$$

ومنه نقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تدل على أن الجزء الثابت معنوي، وذلك ما تؤكد مستوى المعنوية

التي بلغت 0.0001 وهي أقل من مستوى معنوي 0.05.

✓ بالنسبة معلمة المتغير المستقل (B_1): بلغت قيمته إلى: $B_1 = -549.0125$

وانحرافه المعياري وصل إلى: $\sigma = 168.2423$ ، وقدرت قيمة اختبار ستيودنت المحسوبة:

$$t_c = -3.263224 \text{ وقيمته المجدولة بلغت:}$$

$$t_{(n-k, \alpha)} = t_{(12, 0.05)} = 2.179$$

وبما أن $t_t > |t_c|$ ، أي $3.263224 > 2.179$

ومنه نقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تدل على أن معلمة المتغير المستقل معنوي. وذلك ما تؤكدته مستوى

المعنوية التي بلغت 0.0068 وهي أقل من مستوى معنوي 0.05.

3.3.2. القدرة التفسيرية للنموذج: من خلال النموذج المقدر نجد أن معامل التحديد (R^2) قد بلغ $R^2 =$

0.470167

مما يدل أن الأسعار العالمية للمواد الأولية تساهم في تفسير قيمة الواردات بنسبة تقدر بـ: 47%

وهي نسبة متوسطة.

وإجمالاً نقول أن النموذج المقدر مقبول من الناحية الإحصائية.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها من النموذج المقدر من الناحية الاقتصادية التي تبحث عن اتجاه العلاقة

بين أسعار العالمية للمواد الأولية وقيمة الواردات من المواد الأولية في الجزائر، والتي وجدت أنها علاقة عكسية

التي تعبر عنها الميل السالب لنموذج، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ومن الناحية الإحصائية التي تبحث عن مدى مساهمة الأسعار العالمية للمواد الأولية في قيمة الواردات

الجزائرية من المواد الأولية، وكانت النسبة متوسطة، والتي تعبر عن مدى تأثير الأسعار العالمية للمواد الأولية على

قيمة الواردات الجزائرية من المواد الأولية، ومنه نستنتج أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية أيضاً.

الخاتمة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها عن الأسعار العالمية وحجم الواردات من المواد الأولية في الجزائر توصلنا إلى

بعض النتائج منها :

✓ ترابط الأسواق الدولية من ناحية السلع المشتركة والمؤسسات المتداخلة، مما يجعل اختلاف في أسعار السلعة فيما بين الأسواق طفيف جداً.

✓ تشكل الأسواق المواد الأولية في الجزائر سلسلة تتكون من مراحل تبدأ من الاستيراد وتنتهي في المحل بالتجزئة، أي المستهلك النهائي وهي المؤسسة المنتجة، ولكل مرحلة لها هامش ربح يحدده الأسواق إن كانت هناك منافسة في تلك السلع مثل المواد الأولية، أو تحدده الحكومة بالرقابة الدورية لتلك المحلات.

✓ وجود دعم الأسعار بشتى أنواعه المؤثرة في أسعار المواد الأولية في الأسواق الجزائرية تخفض الأسعار إلى متناول المستهلك النهائي، ولكن تكون مرتفعة التكاليف بالنسبة للحكومة الجزائرية.

✓ انخفاض العملة أمام العملات الصعبة مما يزيد في رفع الأسعار المواد الأولية بطريقة غير مباشرة، فهي تؤثر على الميزان التجاري وخاصة في حجم الواردات وبالتالي على الأسعار في الأخير.

- ✓ قلة وجود المؤسسات المنتجة للمواد الأولية في الجزائر، وذلك ما يؤكد التطور المتزايد للواردات الجزائرية مما يدل على قلة أو ضعف الإنتاج الاستهلاكي في الجزائر.
- ✓ وجود علاقة بين تغير الأسعار العالمية للمواد الأولية وتغير الأسعار المحلية للمواد الأولية.
- ✓ احتكار القلة لسوق الاستيراد مما أدى إلى نقص الهوامش التي تشجع المنتجين على البقاء في السوق.

الهوامش والإحالات:

- ¹ - عمار بن نوار، تطور الأسعار العالمية والسلع الغذائية وانعكاساتها على الأمن الغذائي في الوطن العربي، ملتقى دولي التاسع حول: في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الشلف يوم 23-24 نوفمبر 2014، ص 4-5.
- ² - تقرير السنوي لبنك الجزائر السنوي، 2010، ص 30-32.
- ³ - البنك الدولي، مجموعة آفاق اقتصاديات التنمية، ص 02.
- ⁴ - تقرير بنك الجزائر السنوي، 2013، ص 30-33.
- ⁵ - kada akacem, Comptabilite Nationale. OPU, Alger, 1990, p135.
- ⁶ - هانز باخمان، العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية، ترجمة عبد الباسط مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1977، ص 10.
- ⁷ - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص 46.
- ⁸ - تقرير مديرية الجمارك الجزائرية لسنة 2014.